الأمم المتحدة

S/PRST/2020/10

مجلس الأمن

Distr.: General
15 October 2020
Arabic
Original: English

بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن 8769، المعقودة في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2020، أدلى رئيس مجلس الأمن باسم المجلس بالبيان التالي فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون "الحالة في مالي":

"يرحب مجلس الأمن بوضع الترتيبات الانتقالية في مالي، بما في ذلك تعيين رئيس انتقالي، ونائب رئيس، ورئيس وزراء، وحكومة، وإصدار ميثاق انتقالي. ويرحب مجلس الأمن أيضا بالإفراج عن جميع المسؤولين المحتجزين، بناء على طلب الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ويدعو مجلس الأمن إلى الإسراع بتعيين مجلس وطني انتقالي.

"ويشيد مجلس الأمن باستمرار التزام الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومواصلتها بذل جهود الوساطة على مدى الأشهر الماضية في مالي، وهو ما يدل على الريادة التي تضطلع بها في الجهود الرامية إلى إيجاد حلول سلمية للأزمات السياسية التي تحيق بالمنطقة. ويحيط مجلس الأمن علما بالإعلان الصادر عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في 5 تشرين الأول/أكتوبر 2020 بشأن الترتيبات الانتقالية ورفع الجزاءات التي فرضتها الجماعة الاقتصادية. ويحيط علما أيضا بقيام مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي برفع تعليق مشاركة مالي في أنشطة الاتحاد الأفريقي. ويؤكد من جديد دعمه لجهود الوساطة التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في مالي ويشجعها على مواصلة مواكبة مالي في تنفيذ خارطة الطريق للفترة الانتقالية في الأشهر المقبلة.

"ويؤكد مجلس الأمن على أن تتم العملية الانتقالية وفقا للميثاق الانتقالي، بما يفضي إلى إرساء نظام دستوري وإجراء انتخابات في غضون 18 شهرا. ويشدد على أن الانتخابات يجب أن تكون شاملة وشفافة وحرة ونزيهة وذات مصداقية وأن تجري في بيئة سلمية. ويدعو جميع أصحاب المصلحة في مالي إلى إعطاء الأولوية لبناء الثقة، وإجراء الحوار، والاستعداد للتوصل إلى حل وسط، من أجل إجراء عملية انتقالية يقودها مدنيون وتكون توافقية وشاملة. ويدعو إلى حل *اللجنة الوطنية لإنقاذ الشعب* مثلما دعت إلى ذلك الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ويدعو كذلك الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية، ولا سيما الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، إلى تعزيز دعمها لضمان قيام أصحاب المصلحة في مالي ببناء أسس بلد أكثر استقرارا وسلاما. ويقر مجلس الأمن، في هذا الصدد، بأهمية بناء القدرات، فضلا عن الإصلاحات

161020 151020 20-13658 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

السياسية والمؤسسية والانتخابية والإدارية وإصلاحات القطاع الأمني، على النحو المبين في الميثاق الانتقالي وخارطة الطريق للفترة الانتقالية، من أجل تلبية تطلعات الشعب المالي. ويكرر مجلس الأمن تأكيد أهمية كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية وفعالة ومجدية في العمليات السياسية في مالي.

”ويكرر مجلس الأمن تأكيد الأهمية الاستراتيجية للتنفيذ الكامل والفعال والشامل لاتفاق السلام والمصالحة في مالي (”الاتفاق“). ويؤكد أنه لا يوجد بديل عملي للاتفاق ويدعو إلى استئناف تنفيذه دون تأخير. كما يدعو السلطات الانتقالية في مالي إلى أن تتولى زمام الاتفاق، ويدعو الجماعات المسلحة الموقعة على الاتفاق إلى الوفاء بالتزامها بتنفيذه. ويحثها على اتخاذ إجراءات فورية وملموسة، بروح من التعاون الحقيقي، لإظهار تقدم ملموس في تنفيذ التدابير ذات الأولوية المشار إليها في الفقرة 3 من القرار 2531 (2020).

”ويدعو مجلس الأمن سلطات مالي إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لحماية المدنيين والحد من العنف القبلي وإعادة العلاقات السلمية بين المجتمعات المحلية في وسط مالي. وفي هذا الصدد، يحث هذه السلطات على تنفيذ التدابير ذات الأولوية المشار إليها في الفقرة 14 من القرار 2531 (2020)، وهي إعادة إرساء وجود الدولة وسلطة الدولة ومكافحة الإفلات من العقاب على انتهاكات وتجاوزات القانون الدولي لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني. ويشجع أيضا هذه السلطات على أن تواصل، بمساعدة شركائها، تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة والشاملة للجميع في وسط مالي، لا سيما من خلال مشاريع إنمائية تهم التعليم والبنى التحتية والصحة العامة، مع إيلاء اهتمام خاص للشباب. ويدعو الدول الأعضاء إلى النظر في تقديم مساهمات إضافية إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي لتوفير الأصول الأساسية والقدرات والقوات اللازمة لتوفير حماية أفضل للمدنيين.

”ويرحب مجلس الأمن بالإفراج عن سومايلا سيسي وثلاثة رهائن آخرين في 8 تشرين الأول/أكتوبر.

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد أهمية مواصلة مكافحة الإرهاب، ويعرب عن دعمه للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وينوه بقوات الدفاع والأمن المالية في هذا المسعى. ويرحب مجلس الأمن بالدعم الدولي والإقليمي لهذه القوات، ويعترف بما أبداه أفرادها من شجاعة وما بذلوه من تضحيات بالنفس، ويقر كذلك بالحاجة إلى مواصلة دعم قوات الدفاع والأمن المالية في جهودها لمكافحة الإرهاب.

”ويقر مجلس الأمن أيضا بأن تحقيق استقرار الوضع في مالي يتطلب استجابة متكاملة تماما، تشمل السعي في آن واحد إلى إحراز تقدم في مجالات الأمن والحوكمة والتنمية والمصالحة والمساءلة وكذلك في مجال حماية حقوق الإنسان وتعزيزها.

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد دعمه القوي للبعثة المتكاملة، ويطلب إليها مواصلة مهامها ذات الأولوية المتمثلة في دعم تنفيذ الاتفاق، ودعم تحقيق الاستقرار وإعادة بسط سلطة الدولة في وسط مالي، وحماية المدنيين، وممارسة المساعي الحميدة والمصالحة، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، والمساهمة في تهيئة بيئة آمنة لإيصال المساعدة الإنسانية بسلام وبقيادة مدنية.

”ويطلب مجلس الأمن أيضـــا إلى البعثة المتكاملة، في حدود ولايتها ومواردها المتاحة، دعم عملية الانتقال السياسي في مالي، ولا سيما من خلال الاضطلاع بجهود المساعي الحميدة وبناء الثقة والتيسـير على الصـعيدين الوطني والمحلي، ومن خلال القيام، إلى جانب فريق الأمم المتحدة القطري، بدعم إجراء انتخابات شاملة وحرة ونزيهة وشفافة وذات مصداقية، في بيئة سلمية، بما في ذلك من خلال توفير المسـاعدة التقنية والترتيبات الأمنية، بما يتفق مع أحكام الاتفاق. ويطلب إلى الأمين العام أن يدرج في تقاريره الفصـلية آخر المسـتجدات عن كيفية دعم البعثة المتكاملة لعملية الانتقال السياسي“.